سياسة الإنفاق العام في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي خلال الفترة (2006–2016)

Algeria's public spending policy and its impact on economic growth During the period (2006-2016)

فار عبد القادر*
باحث دكتوراه
جامعة امحمد بوقرة بومرداس

د /جاري فاتـــح**
أستاذ محاضر (أ)
جامعة امحمد بوقرة بومرداس

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك من خلال التطرق إلى بعض مفاهيم الإنفاق العام والخصائص التي تميزه عن غيره من النفقات الأخرى، بالإضافة إلى معرفة أهم التقسيمات المختلفة له، ثم نتطرق إلى النمو الاقتصادي من خلال تبيان مفهومه، وكيفية حسابه، وخصائصه التي يتميز بها، والعلاقة التي تربطه بالإنفاق العام، من خلال الدراسة التي قام بها **(Barro Robert, 1990)**. وفي الأخير سنحاول حصر أهم التغيرات الحاصلة في الإنفاق العام بشقيه الاستثماري والاستهلاكي خلال الفترة (2006-2016)، التي صادفت قيام الجزائر بعدة مخططات تنموية سعت من خلالها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، أهمها تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي، وفي النهاية سنحاول تحليل التطورات الحاصلة في معدلات النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق العام، النمو الاقتصادي، البرامج الاقتصادية، الجباية البترولية.

Abstract:

This study aims to analyze the impact of the general expenditure on the economic growth in Algeria during the period (2006-2016) . First, it touches to some concepts of general expenditure and the characteristics whish distinguish it from the other expenditures .In addition, it aims to know the most important different subdivisions of the general expenditure. Then, we turn to the economic growth to show its content, the way of calculating it and it's characteristics. We also illustrate its relation to the general expenditure from the study of Baroo Robert in 1990. At the end, we deal with the most important changes in the general expenditure with its two parts; the consumptional and the investmental one in the period(2006-2016), which happened while Algeria planned the development planning's which aimed to achieve a group of aims, the most important one was to achieve high rate of the economic growth. Finally, we touch the analysis of the development in the rates of the economic growth in the same period.

Key words: the general expenditure, the economic growth, Economic programs, Petroleum collection.

تاريخ الارسال: 2017 /12/14 تاريخ القبول:2018/02/08

* kader262008@hotmail.fr
** fatamsetif@gmail.com

مقدمة:

تعاني الدول النامية من عدة مشاكل اقتصادية واجتماعية كبيرة ساهمت في تراجع مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الداخلي والخارجي، لذا تحاول هذه الدول من خلال سياسات معينة طويلة وقصيرة المدى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتعد السياسة المالية من بين أهم السياسات الاقتصادية التي تستعملها الدول من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية المختلفة، والتي من بينها تحقيق النمو الاقتصادي والقضاء على البطالة وتخفيض معدلات التضخم.

وقد عرفت الجزائر في بداية القرن الحالي تطبيق عدة برامج تنموية هدفت من خلالها إلى تحسين مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، المتمثلة في القضاء على التضخم، ومحاولة الوصول إلى حالة التشغيل الكامل، وتحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة ودائمة، بالإضافة إلى البحث عن حالة التوازن الخارجي، ومن أجل ذلك خصصت الجزائر ميزانية ضخمة لتحقيق الأهداف المسطرة من خلال هذه البرامج، وقد ساعدت الطفرة التي عرفتها أسعار البترول على تطبيق هذه البرامج من خلال الموارد المالية التي حققتها الجزائر من تصدير البترول.

إلى أن هذه الحالة لم تستمر، فقد عرفت أسعار النفط في الأسواق العالمية تراجعا كبيراً بداية من سنة 2014، ما جعل الدولة الجزائرية تقوم بإعلان حالة التقشف من خلال حصر الإنفاق العام في الجوانب المهمة، والتقليل من الاستيراد، ومحاولة إعطاء أهمية أكبر لبعض القطاعات، مثل قطاع الفلاحة، من أجل الخروج من التبعية لقطاع المحروقات، والبحث عن موارد مالية أخرى، هذه الحالة أثرت كثيراً على الاقتصاد الوطني في شكل تقلص فرص العمل، وانخفاض قيمة الدينار والقدرة الشرائية للمواطن الجزائري، واختلال التوازن الخارجي، ما دفع بالدولة الجزائرية إلى البحث عن حلول عاجلة من أجل تخطي هذه الوضعية الصعبة التي تمر بها البلاد.

1. **مشكلة البحث**: على ضوء ما سبق يمكن طرح الإشكالية من خلال التساؤل الرئيس التالي: هل أدى التوسع في الإنفاق العام إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2006-2016)؟
2. **أهمية البحث**: تكمن أهمية هذا البحث في محاولة معرفة مدى تأثير التوسع في الإنفاق العام خلال بداية القرن الحادي والعشرين على النمو الاقتصادي في الجزائر، باعتباره من أهم الأهداف المسطرة لتحقيقه، من خلال البرامج التنموية التي شرعت الحكومة في تنفيذها سنة 2000.
3. **أهداف البحث**: هدفت هذه الدراسة إلى الوصول إلى مجموعة من الأهداف تتمثل فيما يلي:

- تحديد أهم المفاهيم الخاصة بالإنفاق العام، وأهم الخصائص التي يتميز بها، وأهم التقسيمات المختلفة له.
- تبيان مفهوم النمو الاقتصادي وكيفية احتسابه، وعلاقته بالإنفاق العام.
- تحليل التطور الحاصل في الإنفاق العام خلال فترة الدراسة، ومدى تأثير ذلك على معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة(2006–2016).

4. **المنهج المتبع**: قمنا من خلال هذه الدراسة باتباع المنهج الوصفي من خلال التطرق إلى كل من الإنفاق العام والنمو الاقتصادي وأهم مكوناتهما، والمنهج التحليلي من خلال تبيان أهم التطورات الحاصلة في الإنفاق العام وانعكاس ذلك على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة(2006–2016).
5. **خطة البحث**: للوصول إلى الأهداف المسطرة قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاث نقاط كما يلي:

- **أولا**:ماهية الإنفاق العام.
- **ثانيا**: ماهية النمو الاقتصادي وأهم محدداته.
- **ثالثا**: تحليل أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2006-2016.

أولا: ماهية الإنفاق العام:

تعد النفقات العامة من بين أهم أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدول بغية التأثير على مكونات الاقتصاد، وسنحاول من خلال ما يلي تبيان مفهوم الإنفاق العام واهم التقسيمات المختلفة له.

1. مفهوم الإنفاق العام: للإلمام بمفهوم الإنفاق العام توجب علينا التطرق إلى تعريف النفقات العامة، وبيان أهم الخصائص التي تتميز بها، وذلك من خلال ما يلي:

1.1 تعريف النفقات العامة: هناك عدة تعريفات خاصة بالنفقات العامة سنحاول إبراز مجموعة منها من خلال ما يلي:

التعريف الأول: يُقصد بالنفقة العامة "مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة"[1].

التعريف الثاني: تعرف النفقات العامة بأنها مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة بواسطة إداراتها ومؤسساتها وهيئاتها ووزاراتها المختلفة لإشباع الحاجات العامة[2]؛

2.1 خصائص النفقات العامة: من خلال التعريفات السابقة فإن النفقة العامة تشمل على ثلاثة عناصر أساسية تعتبر في نفس الوقت صفات مميزة لها عن غيرها من أنواع النفقات، والمتمثلة فيما يلي[3]:

- **الصفة النقدية للنفقة العامة:** يقصد بها استعمال مبلغ من النقود ثمنا لما تحتاج الدولة إليه من خدمات أو إنشاءات أو غيرها من الوظائف التي تقوم الدولة بأدائها.
- **صفة القائم بالإنفاق:** وفقا لهذا العنصر، لا يعتبر المبلغ النقدي الذي ينفق لأداء خدمة عامة من قبيل النفقة العامة إلا إذا صدر من شخص عام، ويقصد بالأشخاص العامة الدولة، بما في ذلك الهيئات والمؤسسات العامة ذات الشخصية المعنوية، أو أحد منظميها كوحدات الحكم المحلي، وتخضع لها أيضا المشاريع التجارية التي تنفق عليها الدولة بقصد تحقيق الربح ما دامت تخضع لإشراف الجهاز الإداري للدولة.
- **هدف النفقة العامة:** يتمثل هدف الإنفاق العام في إشباع وتلبية الحاجات العامة، كالأمن والاستقرار والحماية من العدوان الداخلي والخارجي وغيرها.

2. تقسيم النفقات العامة: تقسم النفقات العامة بحسب الغرض منها إلى عدة أقسام يمكن حصرها فيما يلي:

1.2 من حيث الأغراض المباشرة لها: وتنقسم إلى:

- **نفقات إدارية:** ويقصد بها النفقات التي تتعلق بسير المرافق العامة، واللازمة لقيام الدولة، وتشمل هذه النفقات على نفقات الدفاع والعدالة والجهاز السياسي...
- **نفقات اجتماعية:** وهي النفقات التي تتعلق بالأهداف والأغراض الاجتماعية للدولة، كنفقات التعليم والصحة والثقافة للأفراد...
- **نفقات اقتصادية:** تهدف الدولة من خلالها إلى تحقيق أغراض اقتصادية، أي هي نفقات استثمارية، وهذه الأخيرة لها دور كبير في الدول النامية لعدم قدرة الخواص على إنجاز المشاريع[4].

2.2 من حيث مدى تأثيرها على الدخل الوطني: وتنقسم إلى[5]:

- **نفقات حقيقية:** يترتب عنها حصول الدولة على مقابل مثل: سلع وخدمات، رؤوس الأموال، مرتبات...
- **نفقات تحويلية:** لا يترتب عنها حصول الدولة على مقابل مثل: تحويل جزء من الدخل الوطني من الطبقات الاجتماعية مرتفعة الدخل إلى الأخرى محدودة الدخل(أي نقل القوة الشرائية)، مثل: الإعانات – المساعدات الاقتصادية – نفقات التأمين الاجتماعي... وهنا نفرق بين نوعين من الإعانات (الإعانات الاجتماعية والإعانات الاقتصادية):

فالإعانات الاجتماعية تمنح استجابة لحاجة فردية، كالفقر والكوارث الطبيعية الصعبة، أو اجتماعية لزيادة عدد السكان، النوادي، الجمعيات، وغيرها من الهيئات الخيرية؛

أما **الإعانات الاقتصادية**، وهي التي نركز عليها في دراستنا هذه، والتي تمنح لبعض المشروعات الخاصة والعامة رغبة في زيادة الاستهلاك أو خفض إنتاجها أو زيادته، فهي تمنح لتحقيق أهداف اقتصادية.

3.2 من حيث تكرارها: وتنقسم إلى:

- **النفقات العادية:** يقصد بالنفقات العادية تلك النفقات التي تتكرر دوريا في موازنة الدولة، أي كل سنة مالية، ومن أمثلتها مرتبات العاملين، والمقصود بالتكرار هنا ليس تكرار كميتها أو حجمها، ولكن تكرار نوعها في كل ميزانية حتى لو اختلف مقدارها من وقت لآخر.
- **النفقات غير العادية:** هي تلك النفقات التي لا تتكرر بصورة دورية منتظمة في ميزانية الدولة، ولكن تدعو الحاجة إليها، مثل: نفقات مكافحة وباء طارئ، أو إصلاح ما خلفته كوارث طبيعية، أو نفقات الحروب ...إلخ[6].

4.2 حسب الهيئة التي تقوم بالإنفاق: وتنقسم بدورها إلى:

- **النفقات الوطنية:** تسمى كذلك بالنفقات المركزية، وهي تلك التي ترد في موازنة الدولة، وتتولى الحكومة القيام بها، مثل: نفقات الدفاع والقضاء، والأمن، فهي نفقات ذات طابع وطني.
- **النفقات المحلية:** أما النفقات المحلية أو الإقليمية، فهي تلك التي تقوم بها الولايات، أو مجالس الحكم المحلي، كمجالس المحافظات والمدن والقرى، وترد في ميزانية هذه الهيئات مثل: توزيع الماء والكهرباء والمواصلات داخل الإقليم أو المدينة[7].

ويمكن تمثيل أقسام النفقات العامة من خلال المخطط البياني التالي:

شكل رقم(01): أقسام النفقات العامة

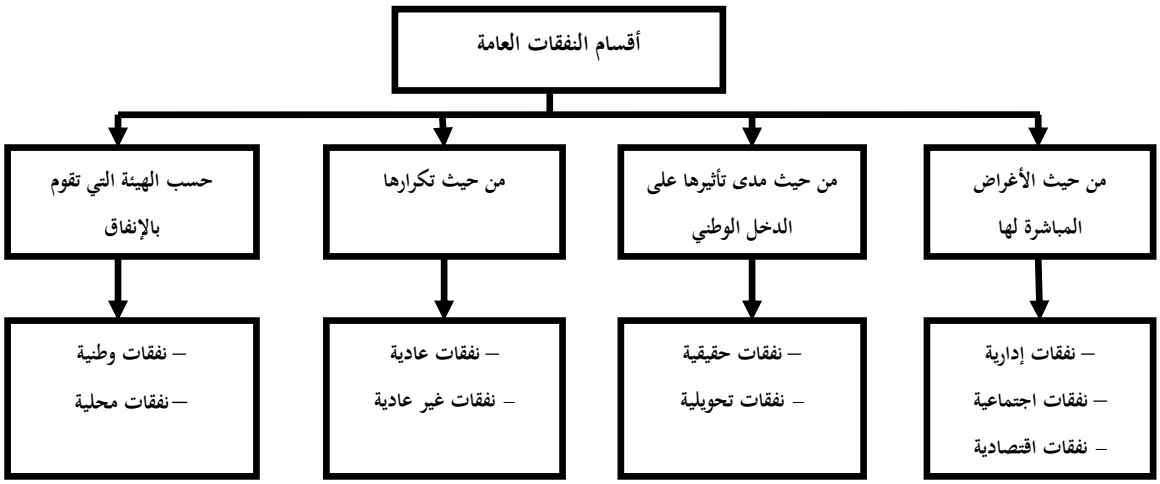

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على ما سبق

ثانيا: ماهية النمو الاقتصادي

يُعدُّ النمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى إلى تحقيقها مختلف الدول أياً كان نظامها الاقتصادي، وأياً كانت مرحلة التقدم أو التخلف التي بلغتها، وتُستخدم في ذلك مجموعة من السياسات الاقتصادية متمثلة أساسا في السياسة المالية والسياسة النقدية. وسنحاول من خلال هذا الجزء تبيان ماهية النمو الاقتصادي من خلال التطرق إلى مفهوم النمو الاقتصادي وعلاقته بالإنفاق العام من خلال ما يلي:

1. **مفهوم النمو الاقتصادي:** سنتناول ذلك من خلال ما يلي:

1.1 تعريف النمو الاقتصادي: هناك عدة تعريفات متعلقة بالنمو الاقتصادي سنحاول إبراز أهمها من خلال ما يلي:

التعريف الأول: يعرف النمو الاقتصادي بأنه " الزيادة الحاصلة في الناتج القومي الحقيقي(الدخل القومي الحقيقي)، أي أنه يعتبر الاقتصاد القومي في حالة نمو إذا كان الناتج القومي الحقيقي y للفترة الزمنية t=1 أكبر من الناتج القومي الحقيقي للفترة الزمنية السابقة t=0 أي:

"$Y_1 > Y_0$ ... ... (1)

ومنه فإن قيمة معدل نمو الناتج القومي تكون موجبة أي[8]: $\frac{Y_1 - Y_0}{Y_0} > 0$ ... ... (2)

التعريف الثاني: ويعرّف على أنه "تلك الزيادة السنوية المعبّر عنها بالنسب المئوية للناتج الوطني الصافي **PNN** أو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي **PIB** مقاسا بالنسبة للفرد، ويعكس هذا المعيار الحقيقي مستوى التقدم الاقتصادي والرفاه"[9].

التعريف الثالث: من بين التعريفات الحديثة للنمو الاقتصادي أن "النمو وسيلة لتحقيق غاية وهي توسيع خيارات الناس، ومن ثم ينبغي تقييمه من حيث أثره على الناس"، وقد ركز هذا المفهوم على علاقة التنمية البشرية بالنمو الاقتصادي، فعلى الرغم من أهمية النمو كوسيلة إلا أن التنمية البشرية هي الغاية، وأن نوعية النمو هي الأهم[10].

ويتم حساب النمو الاقتصادي من خلال العلاقة التالية[11]:

$$\boldsymbol{Tc = \frac{PIBr_{(t)} - PIBr_{(t-1)}}{PIBr_{(t-1)}} \times 100} \text{ ... ...} \boldsymbol{(03)}$$

حيث إن:

Tc: معدل النمو الاقتصادي، **PIB**: الناتج المحلي الخام، **t** : الزمن (السنة المعنية)، **t − 1**: السنة السابقة مباشرة للسنة المعنية.

2.1 خصائص النمو الاقتصادي: أوضح *"كزنتس"* ست خصائص للنمو الاقتصادي في الدول المتقدمة كما يلي[12]:

- المعدلات المرتفعة لكل من نصيب الفرد من الناتج والنمو السكاني؛
- المعدلات المرتفعة للإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج؛
- المعدلات المرتفعة في التحول الهيكلي في الاقتصاد؛
- المعدلات المرتفعة للتحول الإيديولوجي والاجتماعي؛
- ميل اقتصاديات الدول المتقدمة للوصول إلى سيطرتها على الأسواق العالمية والمواد الخام؛
- اقتصار انتشار النمو الاقتصادي على الدول المتقدمة الذي يعادل نحو ثلث سكان العالم.

2. **علاقة النمو الاقتصادي بالإنفاق العام من خلال نموذج روبرت بارو 1990:** سنتناول ذلك من خلال ما يلي:

1.2 فكرة الدراسة: في مقال له سنة 1990 أضاف Barro مصدرًا آخراً من مصادر النمو الداخلي المتمثل في تدفق النفقات العامة G من قِبل الدولة لتمويل المنشآت القاعدية، التي تساهم في رفع الإنتاجية الحدية لرأس المال الخاص.

في هذا النموذج يُعد مستوى النفقات العامة هو مصدر النمو الذاتي، حيث تؤدي فيه النفقات العامة دور المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي، ويُعد رأس المال العام مصدر هذا النمو الذاتي، ويتمثل هذا الرأسمال في مجموع التجهيزات والخدمات العامة المملوكة للدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة الأخرى، والتي تكون مساهمتها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في إنتاجية القطاع الخاص[13].

2.2 النموذج: انطلق Barro في تحليله من اعتباره النفقات استثمارا في السلع الاجتماعية، وهذا يعني أن G تدخل في دالة الإنتاج لكل مؤسسة (i) وتعطى هذه الدالة كما يلي[14]:

$$Y_i = A_i K_i^{\alpha} N_i^{1-\alpha} G_i^{1-\alpha} \dots\dots\dots(04) \qquad \alpha \in]0,1[$$

حيث: N_i, K_i, Y_i هي على التوالي الإنتاج، مخزون رأس المال الخاص والعمل للمؤسسة (i).

A: مستوى التقدم التكنولوجي ثابت.

$1-\alpha$ مرونة الإنتاج.

وإذا تم اعتبار جميع المؤسسات متماثلة، يمكن كتابة دالة الإنتاج الاجتماعية بالشكل التالي[15]:

$$Y_i = A K^{\alpha} N^{1-\alpha} G^{1-\alpha} \dots\dots\dots\dots\dots\dots (05)$$

حيث إن الإنتاجية الحدية لرأس المال الخاص متناقصة، ورأس المال العام يسمح بالمحافظة على الإنتاجية الحدية عن طريق التراكم.

بالإضافة إلى ذلك يقول Barro أن النفقات العامة G تمول عن طريق الضريبة بمعدل t (ثابتة عبر الزمن) تفرض على كل المداخيل T=tY، وتوازن الميزانية يكون محققاً دائماً T=G.

وتتكون النفقات العامة من السلع النهائية، حيث إن t تعتبر جزءاً من الإنتاج النهائي المأخوذ من قِبل الدولة، وتستعمل العائلات الجزء الباقي من الدخل في الادخار، حيث التراكم في رأس المال يأخذ الصيغة التالية:

$$\dot{\bar{K}} = s(1-t)Y - \delta\bar{K} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (06)$$

وبذلك تتحدد معادلة الإنتاج الإجمالي من خلال استبدال G ب: Yt كما يلي:

$$Y = AK^{\alpha} N^{1-\alpha} (tY)^{1-\alpha} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (07)$$

وخلص Barro في تحليله إلى أن أثر تدخل الدولة على النمو الاقتصادي ما هو إلا محصلة أثرين اثنين؛ الأول هو الأثر السلبي للضريبة على الناتج الحدي لرأس المال الصافي من الضريبة، والثاني هو الأثر الإيجابي على الخدمات العمومية[16].

ثالثا: تحليل أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2006–2016

عرفت الجزائر خلال العشرية الأولى من القرن الحالي طفرة هائلة في الإيرادات المتأتية من الجباية البترولية نتيجة الزيادات المستمرة في أسعار البترول ما ساعدها على القيام بالتوسيع في إنفاقها العام من خلال برامج تنموية، هدفت من خلالها إلى تحسين معدلات النمو الاقتصادي والتقليل من معدلات البطالة والتضخم، بالإضافة إلى تحسين مؤشرات التنمية البشرية من خلال تحسين الرعاية الصحية، وإعطاء الحق في التعلم للجنسين بدون تمييز، وغيرها، ومن خلال هذا الجزء من الدراسة سنحاول إبراز أهم التطورات الحاصلة في الإنفاق العام وأثر ذلك على النمو الاقتصادي من خلال ما يلي:

1. برامج الإنفاق العام في الجزائر: شهدت الجزائر في بداية القرن الحالي عدة برامج تنموية هدفت من خلالها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من بينها تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي، وفي سبيل تحقيق ذلك خصص لهذه البرامج مبالغ مالية ضخمة، وسنحاول إبراز هذه البرامج فيما يلي:

1.1 مخطط الإنعاش الاقتصادي (2001–2004):

أُقرّ هذا المخطط في أفريل من سنة2001، حيث بلغت قيمته 525 مليار دج، أي ما يعادل 7 مليار دولار، واعتبر آنذاك برنامجاً قياسياً، وذلك بالنظر إلى احتياطي الصّرف المتراكم آنذاك قبل إقراره، والذي قدر بـ 11,9 مليار دولار[17]، وقد ركزت الدولة من خلال هذا البرنامج على تحسين البنية القاعدية، حيث خصصت للأشغال الكبرى والهياكل القاعدية ما نسبته 40.1%، كما خصصت للتنمية المحلية والبشرية ما نسبته 38.8% [18].

وفي العموم تريد الدولة تحقيق الأهداف التالية:

- تحسين المستوى المعيشي للأفراد، سواء من خلال تحسين الجانب الصحي، أم التعليمي، أم الأمني؛
- تحديث وتوسيع الخدمات العامة، نظرا لأهميتها في تطوير كلٍ من الجانبين الاقتصادي والاجتماعي؛
- تطوير الموارد البشرية والبنية التحتية، باعتبارهما من أهم العوامل المساهمة في دعم عملية النمو الاقتصادي[19]؛
- رفع معدلات النمو الاقتصادي، والذي يُعد الهدف الرئيس لهذا البرنامج، والذي يسعى لتحقيقه انطلاقا من تحقق الأهداف الوسيطة السابقة الذكر.

2.1 البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005–2009):

جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو في الجزائر في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة(2001-2004)، وذلك بعد تحسُّن الوضعية المالية للجزائر، جراء الارتفاع الذي سجّلته أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث أقرّت الدولة هذا البرنامج الذي من شأنه تحريك عملية التنمية الاقتصادية، وخلق ديناميكية اقتصادية تسمح بازدهار الاقتصاد الجزائري، وقد خصصت الدولة له ما قيمته 4.202,7 مليار دج، خصص ما نسبته 45,5% لبرنامج تحسين ظروف معيشة السكان (الصحة، السكن، التربية الوطنية، الجامعة...)[20].

وفي العموم تريد الدولة تحقيق الأهداف التالية:

- تحسين مستوى معيشة الأفراد من خلال تحسين نمط معيشتهم؛
- تطوير الموارد البشرية والبني التحتية؛
- رفع معدل النمو الاقتصادي الذي يُعد الهدف الرئيس للبرنامج التكميلي لدعم النمو.

3.1 برنامج التنمية الخماسي(2010 –2014):

أُتبع البرنامج التكميلي لدعم النمو ببرنامج الاستثمار العمومي الممتد من 2010 إلى غاية 2014، الذي سمي ببرنامج توطيد النمو الاقتصادي، حيث نتجت عنه عدة التزامات مالية تصل إلى 21214 مليار دج، أي ما يعادل 286 مليار دولار، ويتعلق هذا البرنامج بشقين هما[21]:

- إنهاء البرامج الكبرى المشروع فيها، لاسيما تلك المتعلقة بقطاعات السكك، الطرقات، المياه، بمبلغ 9700 مليار دج، أي ما يعادل 130 مليون دولار؛
- الشروع في مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج، أي ما يعادل تقريبا 156 مليار دولار.

2. تطور الإنفاق العام في الجزائر خلال فترة الدراسة: عرفت الجزائر خلال بداية القرن الحادي والعشرين، بسبب التقيد بالبرامج الاقتصادية التي سطرتها، سياسة إنفاقية توسعية، ومن خلال هذه البرامج أُنجزت مجموعة من المشاريع الكبيرة متمثلة في الطريق السيار شرق غرب، إضافة إلى البرامج السكنية التي هدفت من خلالها الحكومة إلى القضاء على مشكلة السكن، وكذا مجموعة أخرى من الإنجازات. وسنحاول من خلال هذا الجزء تتبع التطور الحاصل في الإنفاق العام بشقيه الاستثماري والاستهلاكي ومدى مواكبته للتطورات الحاصلة في أسعار البترول خلال فترة الدراسة.

1.2 تطور الإنفاق العام: سنحاول تحليل التطور الحاصل في الإنفاق العام بشقيه الاستهلاكي والاستثماري خلال فترة الدراسة من خلال الجدول التالي رقم(01):

جدول رقم(01): تطور الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة(2006–2016). **الوحدة: مليار دج**

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الإنفاق الكلي	2453,0	3108,6	4191,1	4246,3	4466,9	5853,6	7058,2	6024,1	6995,8	7656,3	7383,6
نسبة النمو %	-	%27	%35	%1	%5	%31	%21	%15-	%16	%9	%4-
إنفاق استهلاكي	1437,9	1673,9	2217,8	2300,0	2659,1	3879,2	4782,6	4131,5	4494,3	4617,0	4591,4
النسبة* %	59%	54%	53%	54%	60%	66%	68%	69%	64%	60%	62%
إنفاق استثماري	1015,1	1434,7	1973,3	1946,3	1807,8	1974,4	2275,6	1892,6	2501,5	3039,3	2792,2
النسبة %	41%	46%	47%	46%	40%	34%	32%	31%	36%	40%	38%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

Situation Résumée des Opérations du Trésor SROT 2000-2016, ministère des finances, direction général de la prévision et des politiques, http://www.dgpp-mf.gov.dz.

* نسبة كل من الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري من الإنفاق العام.

نلاحظ من خلال الجدول ما يلي:

- ساهمت البرامج التنموية المسطرة من قِبل الدولة الجزائرية في ارتفاع قيمة الإنفاق العام، حيث بلغت سنة 2006 إلى 2453 مليار دج لتصل إلى أعلى قيمة لها سنة 2015 مسجلة مبلغ 7656,3 مليار دج، وتنخفض إلى ما نسبته 4% سنة 2016 بمبلغ إجمالي وصل إلى 7383,6 مليار دج، ويرجع ذلك إلى قلة الموارد المالية الأجنبية المتأتية من الجباية البترولية بسبب تدهور أسعار البترول.
- شهدت نفقات التسيير تطورا ملحوظا من سنة إلى أخرى، حيث وصلت إلى أعلى قيمة لها سنة 2012 لتصل إلى 4782,6 مليار دج ممثلة ما نسبته 68% من الإنفاق العام، وقد عرفت ارتفاعا مستمرا إلى أن انخفضت سنة 2013 مقارنة بالسنة السابقة لها بنسبة قدرها 14% بمبلغ إجمالي وصل إلى 4131,5 مليار دج لتصل بعدها سنة 2015 إلى 4617,0 مليار دج.
- تعد نسبة مساهمة نفقات التجهيز من النفقات الكلية ضعيفة مقارنة بنسبة مساهمة نفقات التسيير طوال فترة الدراسة، حيث وصلت أعلى نسبة مساهمة لها سنة 2008 بنسبة قدرها 47% بمبلغ إجمالي قدره 1973,3 مليار دج، ويرجع ذلك إلى ضعف قطاع الصناعة ما انعكس على انعدام تنوع المنتجات الصناعية الموجهة للتصدير.
- على الرغم من سياسة التقشف التي أعلنت عنها الحكومة الجزائرية سنة 2015 جراء انخفاض عوائد البترول من العملة الصعبة، والتي تعتمد في الأساس على تقليص نفقات التسيير من خلال تخفيض الرواتب وتسريح العمال، والحد من إنشاء المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري، وتخفيض مصاريف التكفل بالوفود الأجنبية[22]، إلا أن نسبة الإنفاق الاستهلاكي وصلت إلى 62 %من إجمالي الإنفاق العام الكلي، مقابل38 % للإنفاق الاستثماري سنة 2015، وفي سنة 2016 وصلت نسبة الإنفاق الاستهلاكي من الإنفاق العام إلى 60% مقابل 40% للإنفاق الاستثماري.

ويمكن تمثيل المعطيات الخاصة بالجدول السابق من خلال الشكل البياني التالي:

شكل رقم(02): تطور الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة(2006–2016)

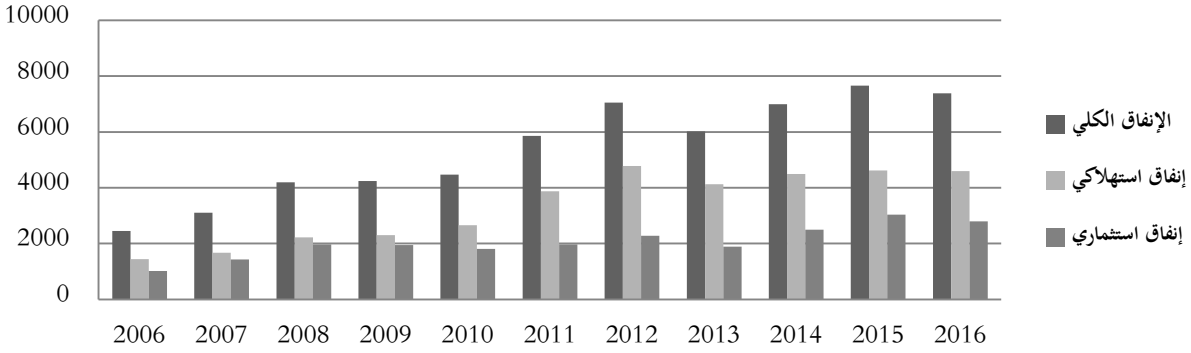

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول السابق رقم(01).

2.2 تطور أسعار البترول وأثره على الإنفاق العام في الجزائر:

ساعد التطور الحاصل في الجباية البترولية(ارتفاع أسعار البترول) إلى تشجيع الجزائر على التوسع أكثر فأكثر في الإنفاق العام، وسنحاول من خلال الجدول التالي تتبع التطورات الحاصلة في أسعار البترول وحصيلة الجباية البترولية خلال فترة الدراسة كما يلي:

جدول رقم(02): تطور أسعار البترول وحصيلة الجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة(2006-2016).

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
أسعار البترول بالدولار	65,0	74,4	99,1	61,6	80,0	112,9	110,7	109,1	99,1	52,8	44,7
الجباية البترولية (مليار دج)	916,0	973,0	1715,4	1927,0	1501,7	1529,4	1519,0	1615,9	1577,7	1722,9	1682,6
نسبة تغطية الجباية البترولية للإنفاق العام %	37%	31%	41%	45%	34%	26%	22%	27%	23%	23%	23%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

Principaux indicateurs de l'économie Algérienne 2000 - 2016, ministère des finances, direction général de la prévision et des politiques, http://www.dgpp-mf.gov.dz.

من خلال الجدول نلاحظ ما يلي:

- عرفت أسعار البترول تطورا مستمرا مع بعض التذبذبات، حيث وصلت إلى حدود 113 دولار سنة 2011، ما أدى إلى زيادة احتياطي الصرف في الجزائر، حيث وصل إلى 194 مليار دولار سنة 2013[23]، الأمر الذي دفع الدولة الجزائرية إلى اتباع سياسة إنفاقية توسعية، وبداية من 2014 انخفضت أسعار البترول بنسبة تقارب 50% مقارنة عما كانت عليه سنة 2013، وذلك لعدة أسباب، منها ما هو متعلق باستخدام الاحتياطات الكبيرة التي تحوز عليها الولايات المتحدة الأمريكية، والربيع العربي الذي تم من خلاله الاستغلال غير القانوني لبترول الدول التي تعرضت للحرب، هذا بالإضافة إلى تطور الإنتاج من البترول الصخري في عديد من الدول تأتي في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية التي بلغ إنتاجها منه 8,97 مليون برميل يوميا في شهر أكتوبر من سنة 2014[24].
- ساهمت التذبذبات المستمرة في أسعار البترول في تغير حصيلة الجباية البترولية خلال فترة الدراسة، وقد عرفت أكبر حصيلة لها سنة 2015، حيث وصلت إلى 1722,9 مليار دج، إلى أن وصلت سنة 2016 إلى 1682,6مليار دج ، هذا وقد عرفت نسبة تغطية الجباية البترولية للإنفاق العام تغيرات مستمرة بشكل متوازي مع التغير في أسعار البترول، حيث وصلت نسبة التغطية سنة 2009 إلى 45 %، إلى أن وصلت إلى 23 %سنة 2016.

ويمكن تمثيل حصيلة الجباية البترولية من خلال الشكل التالي:

شكل رقم(03): تطور حصيلة الجباية البترولية خلال الفترة (2006–2016).

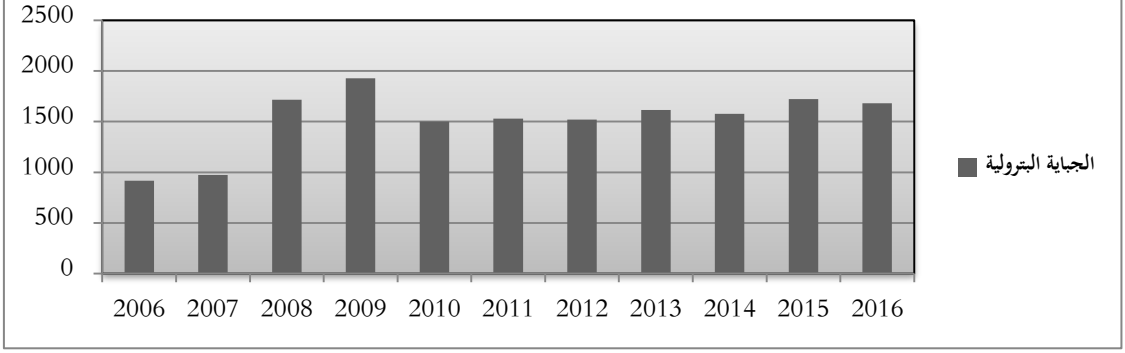

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول السابق رقم(02).

3. النمو الاقتصادي:

عانت الجزائر في نهاية الثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين من انهيار أسعار البترول، مما أدى بها إلى اللجوء إلى الاستدانة الخارجية، الأمر الذي انعكس بشكل مباشر على تراجع أداء الاقتصاد الوطني خلال تلك الفترة، وسنحاول من خلال هذا الجزء تتبع التطورات الحاصلة في معدلات النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة كما يلي:

1.3 تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة(2006–2016): شهدت حصيلة الناتج المحلي الإجمالي تطورا مستمرا خلال العشرية الأولى من القرن الحالي، وباعتبار قياس معدل النمو الاقتصادي يتم من خلال تتبع التغير المستمر في قيمة الناتج المحلي الإجمالي، فإنه يتوجب علينا بيان التغير الحاصل فيه من خلال الجدول التالي رقم(03):

جدول رقم(03): تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة(2006-2016) **الوحدة: مليار دج**

	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
PIB	8501,6	9352,9	11043,7	9968,03	11991,5	14588,5	16208,7	16650,1	17242,5	16591,8	17081,8
PIB HH*	4619,4	5263,6	6046,1	6858,9	7811,2	9346,0	10672,3	11682,2	12584,7	13457,6	14439,6
PIB HA*	7860,4	8644,8	10316,3	9036,7	10976,3	13405,3	14787,0	15010,2	15471,0	14655,5	15047,3
PIB HH, HA	3978,1	4555,5	5318,7	5927,6	6795,9	8162,8	9250,6	10042,2	10813,2	11521,2	12405,0

Source : Principaux indicateurs de l'économie Algérienne 2000 - 2016, ministère des finances, direction général de la prévision et des politiques, http://www.dgpp-mf.gov.dz

*** PIB HH**: الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات، **PIB HA**: الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع الفلاحة.

نلاحظ من خلال الجدول السابق ما يلي:

- عرف الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً مستمراً، حيث بلغت قيمته 8501,6 مليار دج سنة 2006، ليصل بعدها سنة 2007 إلى ما قيمته 9352,9 مليار دج، بنسبة نمو وصلت إلى 10% ، وتُعد سنة 2015 سنة استثنائية؛ حيث انخفضت فيها قيمة الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بسنة 2014 من 17242,5 مليار دج إلى 16591,8 مليار دج أي بما نسبته 4%.

- فيما يخص الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات PIB HH تُعد القيمة التي يساهم بها قطاع المحروقات كبيرة مقارنة بالقطاعات الأخرى، حيث وصلت قيمتها سنة 2006 إلى 3882,2 مليار دج، أي بنسبة وصلت إلى 46% و 44% في السنة التالية، وقد بلغت أدنى نسبة لها سنة 2016، حيث وصلت إلى 15% بداعي الانخفاض الكبير الذي شهدته أسعار البترول في السنة نفسها.
- أما فيما يخص الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع الفلاحة PIB HA فتُعد القيمة التي يساهم بها قطاع الفلاحة أقل من قيمة قطاع المحروقات، على الرغم من الأهمية التي أعطتها الدولة لهذا القطاع، من خلال البرامج التنموية المسطرة في فترة الدراسة، حيث وصلت سنة 2006 إلى ما قيمته 641,2 مليار دج، وساهمت هذه القيمة في الناتج المحلي الإجمالي بما نسبته 8%، وبقيت هذه النسبة تتراوح بين 7 و10% حتى سنة 2015، حيث وصلت إلى 12% لتبقى على حالها خلال السنة التالية.

ولمزيد من التوضيح قمنا بتمثيل معطيات الجدول السابق رقم(03) من خلال الشكل التالي:

شكل رقم(04): تطور الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة(2006–2016)

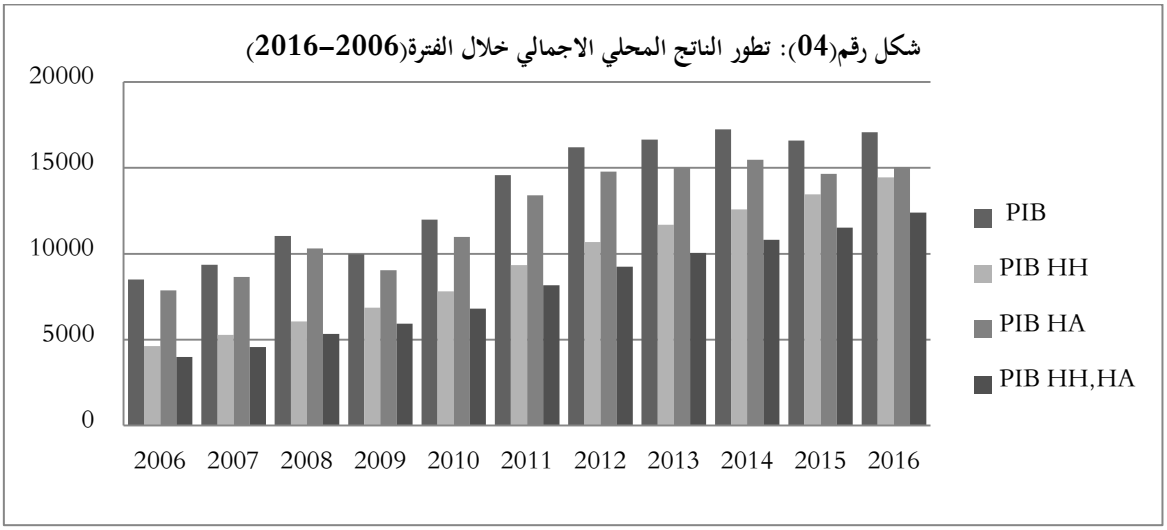

المرجع: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول السابق رقم(03).

2.3 تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة (2006-2016):

يعد النمو الاقتصادي المقاس من خلال الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة من بين أهم المؤشرات التي تعكس التطورات الاقتصادية في أي بلد، لذا توجب علينا تتبع التطور الحاصل في معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة، والجدول التالي رقم(04) يبين ذلك:

جدول رقم(04): تطور نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة(2006-2016).

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
PIB	1,7	3,4	2,4	1,6	3,6	2,9	3,4	2,8	3,8	3,8	3,5
PIBHH	5,4	7,0	6,7	9,6	6,3	6,2	7,2	7,3	5,7	5,0	2,9
PIB HA	1,2	3,4	2,9	0,3	3,5	2,1	3,0	2,2	3,9	3,5	3,7

Source : Principaux indicateurs de l'économie Algérienne 2000 - 2016, ministère des finances, direction général de la prévision et des politiques, http://www.dgpp-mf.gov.dz

نلاحظ من خلال الجدول ما يلي:

- من خلال الجدول السابق نلاحظ أن معدلات النمو الاقتصادي متذبذبة باستمرار من سنة لأخرى، حيث وصلت سنة 2006 إلى 1.7% لتتضاعف بعدها في السنة التالية إلى 3,4%، وقد عرفت سنتا 2014 و 2015 ارتفاع نسبة النمو، حيث وصلت إلى

3,8 %، كل هذا يعكس مكونات الاقتصاد الوطني التي تؤثر بشكل مباشر في الناتج المحلي الإجمالي الذي يعتمد على قطاع المحروقات بشكل كبير، والذي يعاني من التذبذب المستمر في أسعاره في الأسواق العالمية.

- عرف معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات انخفاضا كبيرا سنة 2016، حيث وصل إلى حدود 2,9%، وهي أقل نسبة نمو خلال فترة الدراسة بعدما وصلت إلى حدود 9.6% سنة 2009، وقد عرف معدل النمو بعض الاستقرار، حيث انحصر بين 5 و 7% خلال السنوات المتبقية الأخرى، أما فيما يخص الناتج المحلي الإجمالي خارج القطاع الفلاحي فقد عرف نفس تطورات الناتج المحلي الإجمالي، وهذا راجع إلى نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الأخير، والتي لم تتعد أكبر نسبة لها 12%، ما يفسر تأثير قطاع المحروقات في نمو الناتج المحلي الإجمالي بصفة خاصة، والاقتصاد الجزائري بصفة عامة.

وللتوضيح أكثر قمنا بتمثيل معطيات الجدول السابق رقم(04) من خلال الشكل التالي رقم(05):

شكل رقم(05): تطور معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي خلال الفترة(2006–2016).

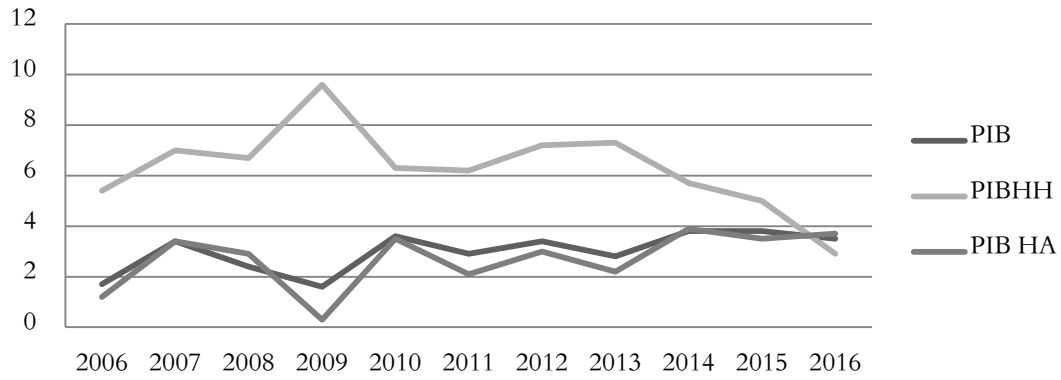

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول السابق رقم(04).

الخاتمة:

حاولت الجزائر من خلال سياستها المالية أن تصل إلى معدلات أعلى من النمو الاقتصادي، فأخذت تتوسع في الإنفاق العام خلال بداية القرن الحالي، وساعدها في ذلك الطفرة المتأتية من التزايد المستمر في أسعار البترول، وفي هذا الإطار سطرت برامج إنفاقية كبيرة خصصت لها مبالغ مالية ضخمة، حاولت من خلالها الوصول إلى تحقيق مجموعة من الأهداف. وبداية من سنة 2014 بدأ الاقتصاد الجزائري يعرف العديد من الصعوبات تمثلت أساسا في قلة مصادر العملة الصعبة، ولاسيّما المتأتية من الجباية البترولية، جراء الانخفاض الكبير في أسعار البترول في الأسواق العالمية –لعدة أسباب– منها انخفاض الطلب العالمي على الطاقة بسبب انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة، بالإضافة إلى استعمال الولايات المتحدة لاحتياطاتها الكبيرة من البترول، باعتبارها من بين الدول الأكثر طلبا للطاقة مع الصين، وقد حاولت الجزائر من خلال عدة سياسات التقليل من الإنفاق العام، تمثلت أساسا في التقليل من فتح مناصب شغل جديدة، وتجميد عدة مشاريع كانت مبرمجة، هذا وقد قلصت من فواتير الاستيراد من خلال فتح المجال أمام المواد التي لا يمكن إنتاجها داخل الجزائر، وهذا بهدف إعطاء مجال أكبر أمام المنتج المحلي، ولاسيّما الفلاحي منه. ومن خلال هذه الدراسة توصلنا إلى مجموعة من النتائج يمكن ذكرها من خلال ما يلي:

- تُعد النفقات العامة من أهم أدوات السياسة المالية، ويتم تقسيمها تماشيا مع الغرض منها، ومن بين أهم التقسيمات: النفقات العادية والنفقات غير العادية.
- يعد النمو الاقتصادي من بين مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، ومن بين الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها، كما تعد النفقات العامة من بين أهم مصادر تحققه، وذلك حسب ما جاء في الدراسة التي قام بها (Barro Robert, 1990).
- عرفت هذه الفترة قيام الجزائر ببرمجة العديد من المخططات التنموية خصصت لها مبالغ قياسية، حيث وصلت المخصصات المالية لبرنامج توطيد النمو(2010–2014) إلى 21214 مليار دج، وذلك من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف منها إتمام البرامج الكبرى التي شرع في إنجازها.
- طبقت الجزائر خلال فترة الدراسة سياسة مالية توسعية من خلال الإنفاق العام الذي عرف تطورا مستمرا في قيمته، حيث وصل إلى 7656,3 مليار دج سنة 2015، وكان للإنفاق الاستهلاكي النسبة الأكبر من الإنفاق الكلي؛ إذ وصلت نسبته إلى 69% سنة 2013.
- عرف معدل النمو الاقتصادي تذبذبا مستمرا خلال فترة الدراسة؛ إذ وصل إلى أعلى مستوياته سنة 2016، حيث بلغ 3,5%، كما وصل معدل النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات إلى أعلى معدل له سنة 2009، إذ بلغ 9,6%.

وللخروج من هذا الوضع الصعب الذي يمر به الاقتصاد الجزائري تُعطى بعض التوصيات التي يمكن من خلالها التقليل من وطأة الأزمة الحالية، التي تلزمها إستراتيجية بعيدة المدى تصاحبها سياسات حكيمة يضعها خبراء في المجال الاقتصادي مرفقة بإرادة سياسية فعالة، وذلك من خلال ما يلي:

- بناء إستراتيجية بعيدة المدى تحتوي على أفكار تنمية القطاعات الاقتصادية التي يمكن للجزائر التطور فيها نظرا للإمكانات التي تحوز عليها فيها، ومن بين هذه القطاعات القطاع الفلاحي، باعتبار الجزائر تحوز على مؤهلات ومجال تطور كبير فيه، إضافة إلى قطاع السياحة لما تحوزه من مؤهلات سياحية كبيرة ومتنوعة.
- تنويع مصادر العملة الصعبة من خلال زيادة الصادرات خارج قطاع المحروقات، الأمر الذي من خلاله يمكن تجنب الصدمات التي تنتج عن التغيرات المستمرة في أسعار البترول.
- الاهتمام بالأجيال الصاعدة من خلال تحسين الظروف الصحية والدراسية للأطفال، باعتبارهم الخزان الرئيس للقوة العاملة المؤهلة، والركيزة الأساسية التي تعتمد عليها الدول من أجل دخول معترك التنمية التي تعتمد في الوقت الحاضر على العنصر البشري المؤهل.

- إعطاء حيز كبير من الاهتمام للصناعات الصغيرة والمتوسطة، من خلال منح تسهيلات في شكل إعفاءات ضريبية في بداية المشروع وتوفير التمويل اللازم الذي يساعد على زيادة الإنتاج لتحقيق الاكتفاء الذاتي.
- محاربة الفساد بجميع أشكاله، باعتباره من أهم معوقات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

قائمة المراجع والإحالات:

[1] هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، دون سنة نشر، ص182.

[2] طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص122.

[3] هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية، مرجع سابق، ص183.

[4] سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص ص37-39.

[5] عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية تحليل جزئي وكلي، د.ط، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2006، ص ص440-441.

[6] غازي عناية، المالية العامة والتشريع الضريبي، الطبعة الأولى، دار البيارق للنشر، عمان، الأردن، 1998، ص190.

[7] علي محمد خليل، سليمان أحمد اللوزي، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص102.

[8] كلبوس روزة، ترجمة عدنان عباس علي، الأسس العامة لنظرية النمو الاقتصادي، منشورات جامعه قار يونس، بنغازي، ليبيا، 1990، ص ص7-8.

[9] David begg, macro economie, 2ème Ed, Paris, dunod, 2002, p103.

[10] منى مصطفى البرادعي، منال محمد متولي، البعد البشرى والنمو الاقتصادي" النظرية والتطبيق "، سلسله أوراق بحثية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، العدد 17 ، سبتمبر 2001 ، ص ص 34-35. .

[11] M. Bade, R. Parkin, B. Carmichael, "Introduction à la Macroéconomie Moderne" ,ERPI, 3e édition, Québec, p.130.

[12] ميشيل تواور، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص175.

[13] زيرمي نعيمة، أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، الجزائر، 2015-2016، ص165.

[14] Frédérique bec, analyse macroéconomique, édition la découverte, France, 2000, p 402.

[15] Kathelijne Schubert, Macroéconomie, comportement et croissance, 2ème édition, vuibut, France, 2000, pp214–215.

[16] صواليلي صدر الدين، النمو والتجارة الدولية في الدول النامية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص ص52-53.

[17] Indicateurs de viabilité extérieure 2000 -2016, Banque d'Algérie, http://www.bank-of-algeria.dz.

[18] بوفليح نبيل، آثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2005، ص107.

[19] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر لسنة 2003- 2004، ص ص 120-121.

[20] البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005-2009، [على الخط]، أفريل 2005، (اطلع عليه في 12 جويلية 2017)، بتصرف، متاح على: <http://www.premier-ministre.gov.dz/arabe/media/PDF/TexteReference/TexteEssentiels/ProgBilan/ProgCroissance.pdf>

[21] وزارة المالية، خمسون سنة من الإنجاز، (نسخة إلكترونية)، بن عكنون، الجزائر، متاح على الرابط: http://www.mf.gov.dz/article_pdf/upl-ouvrage_avec_trait_de_coupe.pdf، 2012، ص17.

[22] الجزائر تتجه لتسريح آلاف العمال وإجراءات تقشف صعبة، قناة العربية، 2014/12/28، متاح على الرابط: https://www.alarabiya.net، تاريخ الاطلاع:2017/11/20، ص01.

[23] Indicateurs de viabilité extérieure 2000 -2016, op ct.

[24] راهم فريد، بوركاب نبيل، انهيار أسعار النفط "الأسباب والنتائج، المؤتمر الدولي الأول حول: السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القُطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، جامعة سطيف 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2015،، ص04.